The role of external audit in evaluating the performance of specialized banks in implementing the initiative of the Central Bank of Iraq

Solaiman Adel Ismail AL-Shaibi
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies- University of Baghdad
Solaiman.Adel1001a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Amer Mohammed Salman AL-Janabi
Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies- University of Baghdad
Amer.m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 27/2/2024 Accepted: 16/4/2024 Published: 30/9/2024

Abstract:

The aim of the research is to define external auditing and clarify its conceptual framework in relation to the importance and steps of performance control. It also aims to define the concept of banking performance evaluation and the initiative of the Central Bank of Iraq, as well as explain the role of external auditing in evaluating the performance of specialized banks in implementing the Central Bank of Iraq's initiative as a developmental program. The researchers relied on a set of tools to achieve the objectives of the current research, including examining financial data, analytical procedures, and selecting key performance indicators to effectively evaluate the performance of specialized banks in implementing the Central Bank of Iraq's initiative. The research community included public banks operating in Iraq, while the research sample specifically focused on the agricultural bank.

The research reached several conclusions, the most important of which was the existence of shortcomings in the implementation of the Central Bank of Iraq's initiative by the bank. The percentage of agricultural loans granted through the Central Bank of Iraq's initiative accounted for only 2.70% of the total allocated amount for the bank, starting from the launch of the initiative until the year 2020. This represents a low percentage, indicating weakness in granting loans related to the Central Bank's initiative. The research recommended a number of recommendations, including the necessity of activating the necessary means through raising awareness among the public and those interested about the objectives of the Central Bank of Iraq's initiative, in order to attract farmers and those involved in the agricultural sector to borrow and enhance the country's agricultural reality, reduce agricultural imports, and rely on local agricultural production.

Keywords: External auditing, performance evaluation, Central Bank of Iraq's initiative, agricultural bank, credit plan.

دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي

سليمان عادل إسماعيل الشيبي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

أ.د. عامر محمد سلمان الجنابي
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

المستخلص:

هدف البحث إلى التعريف بالتدقيق الخارجي وبيان إطاره المفاهيمي فيما يتعلق بمفهومه واهدافه وكذلك خطوات رقابة الأداء، إضافةً إلى التعريف بمفهوم تقويم الأداء المصرفي ومبادرة البنك المركزي العراقي وبيان دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي بصفتها برنامج تنموي، وإستند الباحثان إلى مجموعة من الأدوات التي تساعد على تحقيق أهداف البحث الحالي، إشتملت على فحص البيانات المالية والإجراءات التحليلية وإختيار بعض من مؤشرات الأداء الرئيسية وتوظيفها من أجل تحقيق فاعلية في تقويم الأداء في المصارف المتخصصة بغرض تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي، وإشتمل مجتمع هذا البحث المصارف العامة العاملة في العراق، أما عينة البحث، فشملت المصرف الزراعي، وتوصل البحث إلى عدد من الإستنتاجات التي من أهمها وجود قصور في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي من قبل المصرف،

إذ ان نسبة القروض الزراعية الممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي بلغت (2,70%) من إجمالي المبلغ المخصص للمصرف وذلك إعتباراً من تاريخ انطلاق المبادرة ولغاية سنة (2020) وتمثل نسبة منخفضة، مما يشير إلى الضعف في منح القروض المتعلقة بمبادرة البنك المركزي، وأوصى البحث بعدد من التوصيات التي من أبرزها ضرورة تفعيل السبل اللازمة من خلال توعية الجمهور والمهتمين بأهداف مبادرة البنك المركزي العراقي بهدف جذب المزارعين وأصحاب العلاقة بالشأن الزراعي نحو الإقتراض من أجل تعزيز الواقع الزراعي للبلد وتخفيض إستيراد المنتجات الزراعية والإعتماد على الناتج المحلي الزراعي.
الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، تقويم الأداء، مبادرة البنك المركزي العراقي، المصرف الزراعي، الخطة الإئتمانية.

المقدمة:

تعتبر المصارف المتخصصة من المؤسسات المالية التي لها دور كبير في دفع عجلة التنمية الإقتصادية على مستوى البلد من خلال أنشطتها المصرفية المختلفة لغرض تحقيق أهدافها العامة والمحددة بموجب قوانينها ودفع عجلة التنمية وتطوير القطاعات المختلفة ضمن خطـة التنميـة الاقتصادية الى جانب الاهداف الثانونية في تحقيق عوائد مالية لتلك المصـارف وبنسبة أقل من المصـارف التجارية، وتقوم المصـارف المتخصصة بتقديم انشطتها المـصرفية لزبائنـها وغير ذلك من العمليـات المصرفية التي نصت عليها القوانين والتشريعات عن طريق مصادر التمويل الخاصة بها ومنها راس المال المدفوع والذي يعتبر من المصادر الاساسية لتمويل نشاطها والذي يسهم في تحقيق اهدافها الاساسية والثانوية، لذلك تسعى المنظمات الحكومية والبنك المركزي الى دعم تلك المصارف وابراز دورها في المجتمع وتطوير الخدمة التي تقدمها لغرض مواكبة التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم حيث شهدت تلك المصـارف سلسلة من التطورات الجذرية في انشطتها القائمة بالاضافة الى انشطة جديدة استحدثتها وستحدّثها اتباعاً تساندها في ذلك وتزيد من سرعة ايقاعها المؤسسات النقدية على قمة الهرم المصرفي عن طريق تمويل أنشطتها مـن امـوال مـبادرة الـبنك الـمركزي العراقي بهدف معالجة الـركود الاقتصـادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسع في أنشطتها المختلفة والتحقق من فاعلية تلك المصارف ودورها الاقتصادي في البلد.

وبهدف التحقق من تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي من قبل المصارف المتخصصة يتوجب الأخذ بنظر الإعتبار رقابة أداء تلك المصارف من خلال تفعيل التدقيق الخارجي لضمان مستوى عالي من الإستقلالية والحياد في التحقق من أداء تلك المصارف، كذلك بيان مسؤولية المدقق الخارجي في رقابة وتقييم أداء تلك المصارف وتمكين المدقق من إبداء الرأي في المركز المالي للمصرف ونتائج نشاطه وتزويد الإدارة العُليا بتقرير حول تطبيق أفضل الممارسات الفعالة للاستخدام الامثل لمصادر الاموال الداخلية والخارجية ومدى الالتزام بالمتطلبات القانونية وان الأداء المتحقق قد جرى بأدنى إستخدام للموارد المتاحة وعدم وجود إسراف او تبذير أو ضياع في استخدام الاموال العامة.

المبحث الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1- منهجية البحث:

1-1-1- مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في إن إدارات المصارف تعاني من صعوبات في تقويم أداءها سيما في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال المصرفية، كذلك إفتقادها للإستقلالية اللازمة لتقويم أداءهها بشكل موضوعي فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي الطارئة على الأعمال المصرفية، إضافةً إلى إن البنك المركزي يبحث عن التقارير اللازمة في تنفيذ هذا البرنامج المدعوم من قبله.

1-1-2- اهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعريف بالتدقيق الخارجي وبيان إطاره المفاهيمي فيما يتعلق باهميته واهدافه ووكذلك خطوات رقابة الأداء.
2. التعريف بمفهوم تقويم الأداء المصرفي ومبادرة البنك المركزي العراقي.

3. بيان دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي بصفتها برنامج تنموي.

1-1-3- أهمية البحث: تعتبر مبادرة البنك المركزي العراقي من البرامج الجديدة التي تبناها البنك المركزي العراقي من أجل تحسين الواقع الإقتصادي الوطني عن طريق تدعيم بعض القطاعات منها القطاع الزراعي، وبالتالي تنبع أهمية البحث من أهمية هذا الموضوع في بيان دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة بكل عام، ومبادرة البنك المركزي العراقي بشكل خاص.

1-1-4- فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها: "إن للتدقيق الخارجي دور مهم في تقويم أداء المصارف المتخصصة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي".

1-1-5- أدوات البحث: إستند الباحثان إلى مجموعة من الأدوات التي تساعد على تحقيق أهداف البحث الحالي، إشتملت على فحص البيانات المالية والإجراءات التحليلية وإختيار بعض من مؤشرات الأداء الرئيسية وتوظيفها من أجل تحقيق فاعلية في تقويم الأداء في المصارف المتخصصة بغرض تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي.

1-1-6- مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع هذا البحث المصارف العامة العاملة في العراق، أما عينة البحث، فشملت أحد المصارف التنموية المتخصصة في النشاط الزراعي.

1-1-7- الحدود الزمانية للبحث: تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالسنوات (2017-2020)

1-2- دراسات سابقة:

1-2-1- **دراسة (حمد، 2022) بعنوان "مبادرة البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية:** بحث تطبيقي في عدد من المصارف العراقية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهيّة المبادرات وتحليلها وتقييم تلك المبادرات في ضوء عدد من مؤشرات التقييم كذلك تحليل دور تلك المبادرات في تعزيز العمليات والأنشطة لعدد من المصارف، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الإستنتاجات التي من أهمها: إن ممارسة السياسة النقدية غير التلقليدية قد ساعدت البنوك المركزية على إستخدام أدوات إضافية لإدارة السياسة النقدية في وقت عجزت فيه الأدوات الأخرى في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تستهدفها هذه البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي العراقي بدراسات مستمرة لبيان أثر المبادرات على الإقتصاد بصورة عامة، والمصارف بصورة خاصة، لتحديد التوقيت المناسب للخروج السلس والتدريجي من هذه المرحلة والعودة إلى الحجم الطبيعي لميزانية البنك المركزي العراقي لأن إيقافها قد يؤدي لحدوث صدمة في الإقتصاد العراقي.

1-2-2- **دراسة (Al-Yaseen,2023) بعنوان "أثر مبادرات البنك المركزي في رفع مؤشرات الشمول المالي في العراق دراسة تحليلية ومقارنة مع دول عربية مختارة للفترة 2017-2021"**

"Impact of the Central Bank's Initiatives in Raising Financial Inclusion Indicators in Iraq, an Analytical and Comparative Study with Selected Arab Countries for the Period 2017-2021"

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد أثر المبادرات التي إعتمدها البنك المركزي العراقي عام 2015 لرفع مؤشرات الشمول المالي، وركزت الدراسة على توضيح الأثر بعد فترة المبادرة لخمس سنوات إبداءً من سنة 2017 وإنتهاءً بسنة 2021، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي من أبرزها: وجود أثر إيجابي لهذه المبادرات خلال فترة الدراسة، إلا أن هذا التأثير كان واضحاً على المستوى المحلي، في حين لا يزال العراق يتمتع بهامش كبير من مؤشرات الشمول المالي مقارنة ببعض الدول العربية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة وتطوير مبادرات البنك المركزي التي من شأنها المساهمة في رفع مؤشرات الشمول المالي، كذلك ضرورة تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية والتركيز على جودة الخدمات المالية وتنويعها.

1-3- مميزات البحث الحالي: لم تتضمن الدراسات السابقة بيان دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي، وأثرها على تحقيق أهداف المصارف المتخصصة من خلال توظيف مؤشرات الأداء الرئيسية وصياغتها بما يتوافق مع أهداف المصارف المتخصصة.

المبحث الثاني / الجانب النظري

2-1- التدقيق الخارجي

2-1-1- مفهوم وتعريف التدقيق الخارجي: تعتبر مهنة التدقيق الخارجي وسيلة لإضفاء ثقة المستخدمين بالقوائم المالية، إذ يعتبر الفحص الإنتقادي المستقل أفضل أداة للعمل على تعزيز سلامة التقرير المالي، إذ إن عمليات التأكيد التي يقدمها التدقيق تسهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، كونها تعتبر ملائمة وممثلة تمثيلاً صادقاً ومتّسقة مع الإطار المالي المنطبق، كذلك يضمن التدقيق الخارجي خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية التي قد تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

ولقد اوردت المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق العديد من التعاريف الخاصة بالتدقيق الخارجي نظراً لأهمية مهام التدقيق في جميع الدول، اذ ان مصطلح التدقيق مشتق من الكلمة اللاتينية (Auditare) التي تعطي معنى "الاستماع"، كون إن الحسابات كانت تقرأ على أصحاب العلاقة والأطراف المستفيدة منها للتحقق من مدى توافقها مع الأهداف الموضوعة من قبلهم (Daniela,2010:238)، ويعتبر التدقيق فن وعلم، إذ يعتبر فن كونه يستند في العديد من جوانبه إلى الحكم المهني للمدقق، ومن ناحية إعتباره علم لكونه مبني على المعرفة بالموضوعات ذات الصلة بالقواعد والإجراءات العلمية والعملية، وإن التوليفة مابين الفن والعلم تحقق تدقيق عالي الجودة (Arens,et.al,2019:3)، ويمكن القول أن هدف التدقيق إضفاء المصداقية على القوائم المالية التي تعدّها الإدارة، ويعزز المدقق فائدة وقيمة المعلومات المالية (Hayes,et.al,2015:3)، ويرتبط التدقيق الخارجي في العمل على توفير تـأكيد معقول بأن الأمـوال التي تم إنفـاقهـا تتـوافق مع مـا مصـرّح به في القـانون والإجـراءات التنظيميـة وسيـاسـات المنشـأة، وإن للتدقيق الخـارجي أنواعـاً مختلفـة منها التدقيق التنظيـمي، وتدقيـق الأداء، ومراجعـة نظم المعلومـات، والتدقيق البيئـي وغيرها (Jovanova & Josheski,2012:2)، لكن النوع الأكثر شيوعاً هو تدقيق البيانات المالية، والتي ستحكم على موثوقية التقارير المالية للمجتمع وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة، وغالباً ما يُنظر إلى التدقيق الخارجي على أنه إلتزام سنوي على منشآت الأعمال بموجب قوانين تشرعها الدولة (Satka,2017:331)، وعرف التدقيق الخارجي أيضاً بأنه تجميع وتقييم الأدلة حول المعلومات لتحديد وتقديم تقرير عن درجة التطابق بين المعلومات والمعايير المعمول بها، ويجب أن يتم التدقيق من قبل شخص مختص ومستقل (Arens,et.al,2012:4)، ومن وجهه نظر الباحثان يمكن النظر للتدقيق الخارجي كأداة رئيسية تم إنشاؤها لدعم الموضوعية المالية والكفاءة والإمتثال للوائح في منشآت الأعمال.

2-1-2- أهداف التدقيق الخارجي: حدد معيار التدقيق الدولي رقم (200) بأن الهدف الأساسي من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق على الوصول إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، مما يمكّن المدقق من إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معدّة من جميع النواحي المادية على وفق إطار التقرير المالي المنطبق (IAASB,2021:52)، وكذلك الابلاغ والاتصال بالمستخدمين والادارة والمستفيدين وتقديم تقرير عن البيانات المالية معززاً بادلة التدقيق الكافية والمناسبة التي تم الحصول عليها(الياور:2020، 162)، أما فيما يخص أهداف التدقيق الخارجي في القطّاع المصرفي، فهي لا تخرج عن الإطار العام لأهداف التدقيق للمنشآت الأخرى، ولكن يكمن الإختلاف في طبيعة تلك الأهداف من حيث الجهات المستفيدة من التقرير الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي والخدمات المقدمة وطبيعة خطاب الإرتباط، وفي هذا الجانب يهدف التدقيق الخارجي إلى تحسين الإدارة المالية للمصرف عن طريق تقديمه للملاحظات التي تدعّم من الأداء المالي للمصرف وتحديد المخاطر المالية، كذلك توفير توصيات لتحسين إدارة المخاطر، كذلك يهدف التدقيق الخارجي إلى تعزيز حاكمية المنشآت المالية بإعتباره إحدى الأدوات الأساسية والهامة من منظومة حوكمة

المصارف، إذ يؤدي دوراً في الحد من المشاكل القائمة بين المديرين والمساهمين والحد من عدم الإلتزام بمبادئ وسلوك المهنة، ويقوم بإنتاج المعلومات ومراقبة أداء المدراء، ولم يعد يقتصر دوره على تأمين المعلومات المالية وإكتشاف التحريفات الجوهرية فحسب، بل تعدى ذلك إلى تقييم النتائج وتقديم الإستشارات بما يخدم مصالح المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات المصلحة. (الجاف وأحمد، 2021: 285).

2-1-3- مسؤوليات المدقق الخارجي: تجدر الإشارة إلى إن مسؤولية المدقق تعتبر من الأمور الجدلية في الفكر المحاسبي، وكثيراً ما يزداد ذلك الجدل حين يحصل الغش والتلاعب دون قيام المدقق بالتنبيه بذلك، وعندما تصل الأمور إلى فشل المنشآت وإنهيارها فإن ذلك يزيد من الإنتقادات للمدققين (الذنيبات،2015: 73)، إن مسؤولية المدقق الخارجي تترتّب بإعتباره شخص ذو خبرة في المحاسبة والتدقيق، لذلك فإن رأيه في القوائم المالية يعتبر رأي مهني، وبالتالي يتوجب أن يكون تدقيقه للبيانات المالية مستنداً لأسس علمية وعملية سليمة ويرتكز على المعايير الدولية الأمر الذي يتطلب منه بذل العناية المهنية اللازمة للحصول على الأدلة لتدعيم رأيه (الجوهر وآخرون،2017: 48)، وتظهر مسؤوليات مدقق الحسابات عند الإخلال بواجباته، إذ إن ذلك يجعله مسؤولاً عن الأضرار الناجمة عن ذلك الإخلال، مما يفسح المجال للأطراف المتضررة بمساءلة المدقق أمام القضاء ومطالبته بالتعويض عن ذلك الضرر، إضافةً لتضرر سمعة المدقق الأدبية والمهنية (القاضي وآخرون،2013: 196)، وهناك العديد من المسؤوليات الملقاة على عاتق المدقق الخارجي، إذ إن المدقق مسؤول عن إجراء التدقيق، بما في ذلك: (GAAS,2015:1-2)

- التمتّع بالكفاءات والقدرات المناسبة لإجراء التدقيق، بما في ذلك العلمية والعملية.
- الإمتثال للمتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني ذات الصلة.
- الحفاظ على نزعة الشك المهني، وإبداء الرأي المهني عند تنفيذ عملية التدقيق.

وهناك عدد من المسؤوليات التي تقع على عاتق المدقق، والتي يمكن إيضاحها بالشكل الآتي:

شكل (1) "مسؤوليات المدقق الخارجي"

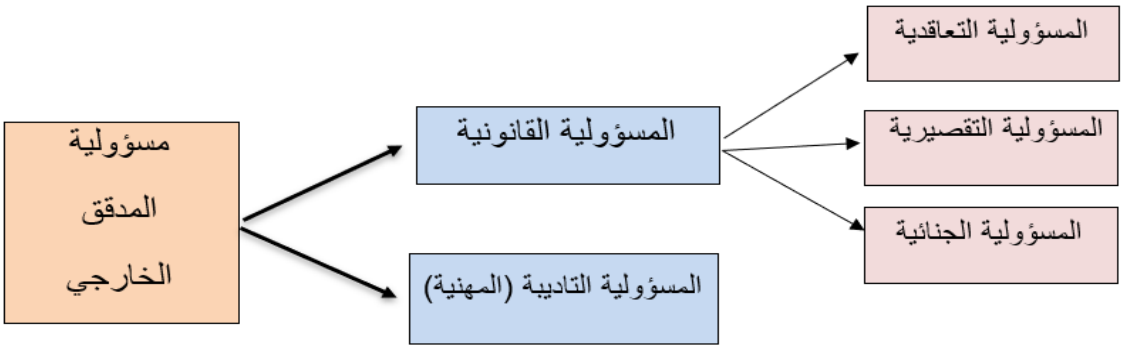

المصدر: (القريشي،2011: 273)

2-1-4- معايير الأنتوساي الدولية الخاصة برقابة الأداء: تصدر المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) وهي منظمة دولية تضم مؤسسات الرقابة العليا في العديد من البلدان، وتمثل مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة ومهنية وغير سياسية، وتتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، (www.intosai.org/ar)، وسبب انشاء هذه المؤسسة يتمثل بالاهداف الرئيسية التالية: (حسن،2022: 46)

1-تعزيز الرقابة المالية العامة على المستوى العالمي من خلال تعزيز قدرات وكفاءة مؤسسات الرقابة العليا في جميع انحاء العالم عن طريق تبادل الأفكار والمعارف والخبرات بهدف توفير الرقابة الفعالة لإستخدام المال العام.

2- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال تشجيع المؤسسات العامة على توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الاداء المالي والمحاسبي والإداري والتي تساعد في تقييم الاداء المالي وتحليل النتائج والتوصيات لتحسين ادارة الموارد وتحقيق اهداف هذه المؤسسات.

3-وضع معايير للرقابة المالية الخاصة بالقطاع العام وتطويرها بهدف تحسين جودة وموثوقية عمليات الرقابة والتدقيق .

4-يعزز العمل في المجتمع الدولي من قوة وسلطة الاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ودورها العالمي في دعم المصداقية والشفافية للنظام المالي والاستقرار المالي العالمي.

5-تعزيز تنمية قدرات الاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من خلال توفير التدريب والتوجيه والدعم الفني بهدف تطوير مستوى الاداء والمهنية.

ولقد صدرت عدد من المعايير الخاصة برقابة الأداء من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) والمتمثلة بمعيار رقم (300) المبادىء الأساسية لرقابة الأداء، ومعيار رقم (3000) معايير الرقابة على الأداء، والدليل الإرشادي (GUID,3910) مفاهيم أساسية لرقابة الأداء، وتتمخض عن عملية رقابة الأداء مجموعة من الخطوات الواجب تطبيقها لضمان تحقيق رقابة موضوعية على الأداء، يمكن توضيحها بالشكل الآتي:

شكل (2) "خطوات رقابة الأداء"

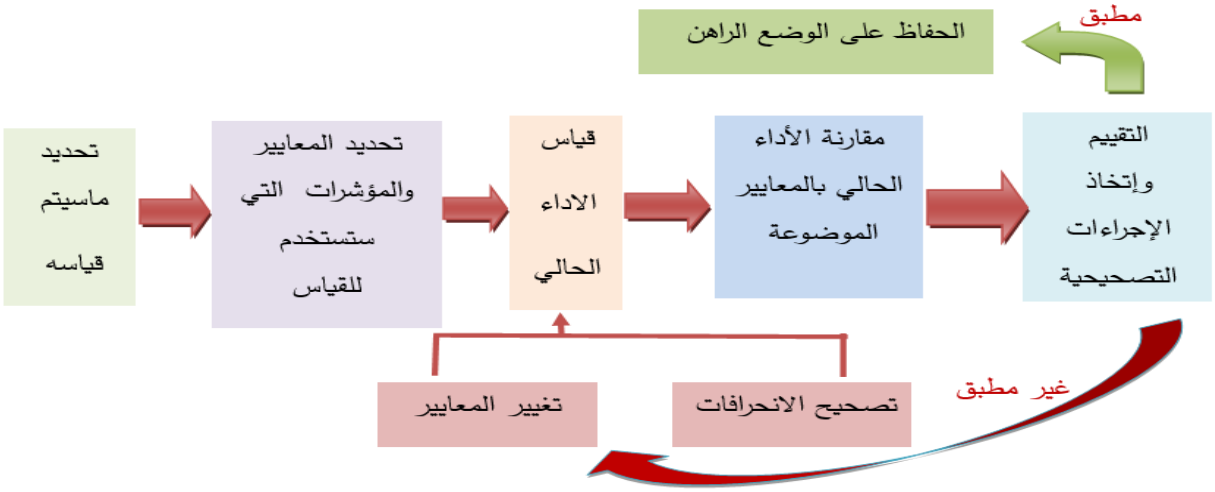

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد (Wheelen,et.al,2018:350)

2-2- تقويم الأداء المصرفي

2-2-1- مفهوم وتعريف تقويم الأداء المصرفي: يشير مصطلح تقويم الأداء إلى الأساليب والعمليات التي تستخدمها المنشآت لتقييم مستوى أداءها، إذ تتضمن هذه العملية عادةً قياس أداء الموظفين في أداء مهامهم في تحقيق أهداف المنشأة وتزويدهم بالتغذية الراجعة فيما يتعلق بمستوى وجودة ذلك الأداء، وإن الهدف الرئيسي من تقييم الأداء في المنشآت هو تحسين أداء الموظفين وإستثمار جهودهم وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المنشأة، وعرف تقويم الأداء على أنه "ضمان وصول المنشأة إلى إنجاز أو تحقيق ما أعلنته من أهداف ومقارنة الأداء بالأهداف المرغوبة وتهيئة التغذية الراجعة المهمة للإدارة لتقييم نتائج الأداء بغية إتخاذ الإجراءات التصحيحية" (Wheelen,et.al,2018: 350)، كذلك عرف تقويم الأداء على إنه "التحقق من مدى كفاءة إستخدام الموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة للمنشأة لتحقيق الأهداف المطلوبة" (الموسوي،2013: 238)، أي إن تقويم الأداء يتمثل في قياس مدى كفاءة الإدارة والعاملين في إستخدام الموارد المتاحة لديها والحكم على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المخططة (السيسي،2011: 200) ، وإنه درجة الملاءة المالية القابلة للقياس لمستوى الإستقرار المالي للمصرف من فترة إلى أخرى، مع

مراعاة تدني مستويات المخاطرة، ويشمل هذا التقويم عدداً من المؤشرات والمتغيرات المختلفة التي تساعد في تحديد مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف المحددة، (MONEA,2016:69).

2-2-2- القواعد الرئيسية لتقويم الأداء المصرفي: تستند عملية تقويم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- تحديد الاهداف: ان اجراء عملية الاداء يقتضي التحديد الدقيق لاهداف المصارف في مختلف المجالات لانها تتطلب تحديدا واضحا ودقيقا للاهداف التي يسعى المصرف الى تحقيقها وذلك يتضمن تحديد جميع الاهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها الى اهداف قصيرة الامد واهداف بعيدة الامد واهداف رئيسية واهداف فرعية لتغطي كل قسم وكل شعبة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وينبغي ان تكون هذه الاهداف معروفة ومفهومة لدى العاملين ولكل نشاط من الانشطة المصرفية (الكرخي،2010: 37).

ب- وضع الخطة: بعد استكمال تحديد اهداف المصرف لابد من وضع خطة متكاملة لأنجاز الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للمصرف وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والادارية والتنظيمية التي تتبعها في ادارة واستخدام هذه الموارد على ان يجري في اعدادها في ضوء الاهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها وان تكون واضحة ومفهومة بالنسبة للموظفين المكلفين بالعمل (الدوري،2013: 39) .

ج- تحديد مراكز المسؤولية : التحديد الواضح لمركز المسؤولية الاداريــة في المصرف ويقصد بها كل وحدة تنظيمية مختصة باداء نشاط محدد ولها سلطه لاتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط .

د- تحديد معايير الاداء: يتطلب عند اجراء عملية تقويم الاداء وضع المعايير لهذا الغرض ويجب الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الاداء اذ يعتبر من اهم القواعد الاساسية لنظام تقييم الاداء. (أحمد،2015: 50).

اما في الوقت الحاضر عند توسع الانشطة والاعمال للمصارف وعند قيام الادارة العليا على تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات على الاقسام والشعب داخل الهيكل التنظيمي للمصرف لذا يتطلب الامر عند تحديد ووضع هذه المعايير والنسب ملاحظة مايأتي عند اختيار المعايير الخاصه بها وهي:

- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما للمكلفين لكي يمكن تطبيقها بسهولة وببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبره عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.
- ترتيب النسب المختارة وفق اهميتها وفقا لاختلاف اهداف الوحدة الاقتصادية والظروف المحيطة بها وهذا يتطلب تحديد المعايير بما يتناسب لكل هدف من الاهداف.
- اختيار المعايير الاكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والاكثر انسجاما مع الأهداف.(الكرخي، 2016: 38)

2-2-3- معايير تقويم الأداء في المصارف: يعتبر المعيار وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة وياخذ المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية اواجتماعية او سياسية (جدوع و داود ، 2017: 30) ، وقد يكون قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذى بمعلومات احصائية ومن واقع الوحدة الاقتصادية وعادة مايركز المحللون والمقيّمون لنشاط هذه الجهات الى المعايير الرياضية الرقمية لانها اكثر دقة في التعبير عن واقع الظاهرة او الحالة المدروسة (الدوري ،2013: 54)، وان أعداد معايير صحيحة يتطلب مراعاة مجموعة من الاعتبارات التي بدونها قد يفقد المعيار فاعليتة في التقويم أو حتى صلاحيته، لان أعطاء حكم بشأن نشاط معين يستلزم أستخدام وسيلة قياس معبرة تعبيراً عملياً عن طبيعة هذا النشاط والظرف المحيط به.

وتستخدم في تقويم أداء المصارف أعداد كثيرة من المعايير والنسب والمراد ذلك تباين انشطة هذه المصارف وتعدد خدماتها وتنوع فعالياتها سواءأ أكان ذلك على مستوى النشاط ام على مستوى المصرف وعلى هذا الاساس فقد افردت أنواع من هذه المعايير لكل نشاط وكل مجموعة منها تعالج جانبا من تقويما معينا من جوانب تقويم الاداء ونستعرض بأيجاز لاهم الانواع الرئيسية للمعايير وهي كما يأتي:

1- المعايير المحددة مقدماً: وهذه المعايير الواردة في الخطط والموازانات ودراسات الجدوى الاقتصادية.

2- المعايير التاريخية : وهي المعايير المستنبطة من أداء المصرف للفترة الماضية او لسنة الاساس من الناحتين الكمية والنوعية ، (يونس وعبود ، 2014: 140)، ويعتمد هذا المعيار على عمليات المصرف نفسه عن سنوات سابقة اذ يمكن رؤية التطور الحاصل في اتجاهاته من خلال استخدام اسلوب المقارنات، اذ يقوم هذا المعيار بدراسة اداء المصرف في الماضي ويعد معياراً للحكم على ادائه الحالي.

3- المعايير القطاعية (الصناعية والزراعية): يستند المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في تقويم الاداء التي تمثل اساساً جيداً لمقارنة اداء المصرف بصورة دورية من خلال المقارنة بين النسب المالية للمصارف التي تعمل في نفس القطاع وخلال المدة الزمنية نفسها التي تقارن بها .

4- المعايير المستهدفة: وتعني المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمصرف والمتمثلة بالموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفاد منها المحلل للتحقق من مدى انجاز الخطط الموضوعة وتعد هذه المعايير من المؤشرات المهمّة في عملية التخطيط والرقابة (المرسومي،2019: 117).

2-3- مبادرة البنك المركزي العراقي

2-3-1- مفهوم مبادرة البنك المركزي العراقي

تعتبر عمليات الإئتمان المصرفي من أشكال الأنشطة المصرفية، إذ تعتمد على إيراداتها أغلب المصارف في تغطية مصاريفها التشغيلية مما يتوجب وضع سياسات إئتمانية ممنهجة في ظل إشراف البنك المركزي (محمود وكريم،2023: 244)، وإن هذه القروض تمنح لدعم المشروعات الإقتصادية ولها غايات حسب أوجه نشاط المصرف وطبيعة عمله، وقد قام البنك المركزي العراقي بالعمل على رفد المشروعات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم وتدعيم نشاطها في الربع الأخير من سنة 2015 عن طريق المبادرة التي أنشأها لتحقيق ذلك الهدف، رغم أن البنك المركزي العراقي لا يعتبر ملزم بمثل هذه المبادرات، نظراً لكونه معني بإجراءات صياغة السياسة النقدية وتطبيقها في العراق والتي هي من صلب إختصاصه، وشرع البنك المركزي العراقي بإنشاء تلك المبادرة نظراً لما تطلبه الواقع من دعم للمشروعات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم في ظل ضعف التمويل المقدم من المصارف العاملة في العراق (شنجار وآخرون،2020: 53)، ويرى (حمد،2022: 75) أن من الأسباب الموجبة لتبني البنك المركزي العراقي موضوع المبادرة ومبررات إطلاقها هو مايتعلق بالأزمات المالية والأمنية التي أثرت على النمو الإقتصادي فيه، وشرع البنك المركزي العراقي بطرح المبادرة كنوع من أنواع التنشيط الإقتصادي إنطلاقاً من أهدافه المصاغة بموجب المادة (3) من قانونه المرقم (56) لسنة 2004 التي أشارت (إن من الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي العمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت قائم على أساس التنافس في السوق) وذلك يمكن تحقيقه من خلال إنشاء مشروعات جديدة وتطوير المشروعات القائمة لما لذلك من دعم عجلة النمو الإقتصادي، وعلى البنك المركزي العراقي متابعة إجراءات الإقراض الخاصة بالمبادرة الصادرة عنه بصفته الجهة الراعية للأعمال المصرفية في العراق، عن طريق مايسمى بالرقابة المصرفية التي تعنى بالإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع المصرفي والحفاظ على سلامة عمله (عبد الرضا والبصري،2011: 7-8).

2-3-2- أهداف مبادرة البنك المركزي العراقي

إنطلاقاً من دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التنمية الإقتصادية التي ترنو إلى تحفيز القطاع الحقيقي للأعمال، واصل البنك المركزي عام 2020 من خلال مبادراته بتحفيز المصارف العاملة في العراق لتوجيه الأموال نحو السوق وتوفير الإئتمان اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم لتحقيق عملية التنمية الإقتصادية (البنك المركزي العراقي،2020: 16)، ويسعى البنك المركزي من إطلاق تلك المبادرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: (شنجار وآخرون،2020: 53)

1- وضع معالجات لحالات الركود الإقتصادي ونقصان السيولة.

2- العمل على الحد من البطالة والفقر وذلك من خلال تحفيز النمو الإقتصادي.

3- تطوير المشروعات الصغيرة من خلال تطوير الخبرات والمهارات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية لتلك المشروعات مع مراعاة إنشاء مشروعات جديدة.

2-3-3- أنواع مبادرة البنك المركزي العراقي

لقد شرع البنك المركزي العراقي بدعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم بمبالغ ضمن حدود معينة، إذ تمول المشروعات الصغيرة بحد أعلى قدره (500) مليون دينار ويصرف مبلغ التمويل بصلاحية مدير عام المصرف وخلال 15 خمسة عشر يوماً، وما زاد عن ذلك المبلغ فيكون من صلاحية مجلس إدارة المصرف الممول، أما المشروعات المتوسطة، تموّل كحد أعلى بمبلغ (3) مليار دينار، أما المشروعات الزراعية والصناعية كبيرة الحجم، فيتم تمويلها بما يزيد عن (3) مليار دينار، ويجوز منح القروض للمشروعات الزراعية والصناعية الكبرى ذات الجدوى للنفع الإقتصادي للدولة بزيادة أعلى من (20) مليار دينر بعد أخذ الموافقات الأصولية من اللجنة الإقتصادية لمجلس الوزراء أو ماتقترحه جهة الإقراض (عبد النبي،2017: 144).

على غرار ذلك أطلق البنك المركزي العراقي مبادرته سنة 2015 لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، إذ خصص مبادرة (1) ترليون دينار لدعم المشروعات الصغيرة ، ومبادرة (5) ترليون دينار تستهدف دعم المشروعات المتوسطة والكبيرة، ولقد حققت مبادرة (1) ترليون دينار مابين الأعوام(2015-2019) نسبة (14,51%) بمبلغ مقداره (145,114) مليار دينار، وعلى الرغم من إنخفاض نسبة تحقيق المبلغ المرصود لكن لوحظ وجود إنتشار المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على نطاق واسع، وإن السقف المالي المخصص من قبل البنك المركزي العراقي مرتفع ذلك أدى إلى تحقيق نسبة متدنية في تنفيذ تلك المبادرة (البنك المركزي العراقي/ تقرير الإستقرار المالي،2019: 86)، ولقد تنامت نسبة تنفيذ المبادرة في عام 2020، إذ بلغت المبالغ المصروفة في هذه السنة مبلغ وقدره (341) مليار دينار بنسبة نمو شكّلت (135%) عن المبالغ المصروفة للسنوات 2015-2019. (البنك المركزي العراقي/ تقرير الإستقرار المالي،2020: 148-149)، وبغرض تعزيز كفاءة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي، تم منح المبالغ عن طريق مجموعة من المصارف العاملة في العراق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية .

أما المبالغ الخاصة بدعم المشروعات المتوسطة والكبيرة (5) ترليون دينار، تم صرف مبالغ المبادرة عن طريق المصارف المتخصصة وصندوق الاسكان العراقي، وبنسبة فائدة مخفّضة بحيث لاتشكل عبئاً على المستثمرين، وذلك لرفع معدلات الإنتاج في القطاعات الإقتصادية المتنوعة والهامة، إذ إستهدفت هذه المبادرة القطاع الزراعي والصناعي والعقاري والتي ترنو لتحقيق النمو الإقتصادي فضلاً عن الإسهام في حل أزمة السكن من خلال تقديم قروض ميسّرة لبناء وحدات سكنية (البنك المركزي العراقي/ تقرير الإستقرار المالي،2019: 87)، ولقد تم رفع سقف التمويل لهذه المبادرة من مبلغ (5) ترليون دينار إلى مبلغ (5,5) ترليون دينار(البنك المركزي العراقي/ تقرير الإستقرار المالي،2020: 151)، والشكل (3) أدناه يمثل المبالغ المرصودة لكل مصرف ونسبة المصروف الفعلي لمجموعة من المصارف المتخصصة.

شكل (3) "المبالغ المخصصة والممنوحة (5) ترليون"

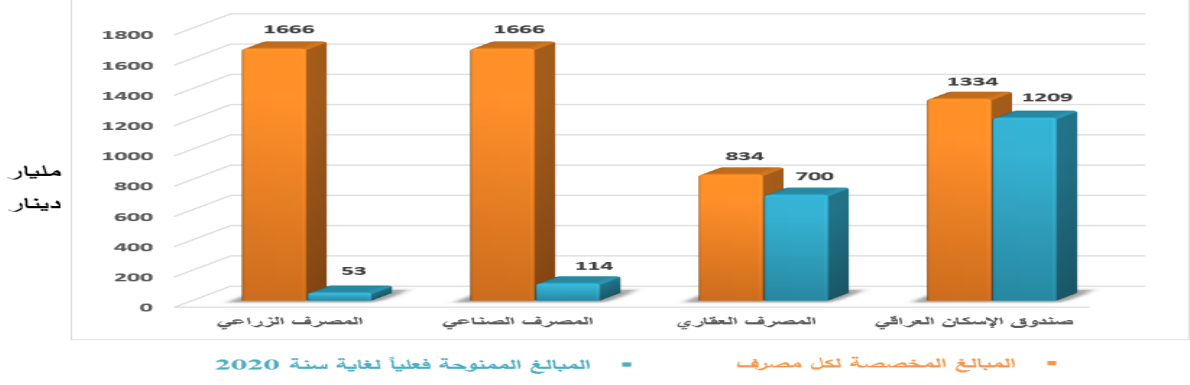

2-4- التدقيق الخارجي وعلاقته بتقويم الأداء

إن إتساع المشاريع وإنفصال ملكيتها عن الإدارة والتحولات الكبيرة الطارئة على الوحدات الإقتصادية وآثارها على الإجراءات المحاسبية والمالية توجب وجود جهة خارجية مستقلة ومحايدة لفحص حسابات تلك الوحدات الإقتصادية من قبل مراقب حسابات مستقل (كمال ويعقوب،2013: 123)، وعلى أثر ذلك، يقع على عاتق ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقابة أداء المصرف المتخصص عينة البحث (الزراعي) فيما يتعلق بأنشطتها كافة، والبرامج والسياسات المدعومة من قبل البنك المركزي العراقي وتقويمها، من خلال التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ مع مراعاة تشخيص الإنعكاسات السلبية والإيجابية المتولدة عن تلك السياسات وتأثيرها ومدى كفاءتها وفاعليتها. (دليل تقويم الأداء للبرامج والسياسات،2019: 8)

وتسعى المؤسسات المهنية إلى تعزيز هذا الجانب الهام من الأعمال وآخرها توصيات ديوان الرقابة المالية الإتحادي في مؤتمره العلمي السنوي الثالث بعنوان "تقويم الأداء كأداة للنهوض بالإقتصاد العراقي" المنعقد في بغداد للمُدّة من 1-2 حزيران 2014، إذ أوصى المؤتمر بضرورة تشجيع أو ممارسة تقويم الأداء الذاتي الذي تقوم به الإدارات والشركات وعرض نتائج التقويم على الإدارة العليا وإقتراح التوصيات المناسبة لتطوير أداء تلك المؤسسات. (ديوان الرقابة المالية الإتحادي، 2014: 33)، ولقد شرع الديوان بموجب قانونه إلى تدعيم ذلك بموجب المادة (4/ ثانياً) التي تضمنت "يسعى الديوان إلى تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة للرقابة"، ولا يمكن التطوير دون الدخول في حيثيات تقويم الأداء لتلك المؤسسات المالية. كذلك أشارت المادة (7) من ذات القانون بأن يعد الديوان خطة سنوية شاملة لإنجاز المهام الرقابية الموكلة إليه والتي تتضمن مهام الرقابة وتقويم الأداء، فعليه يعتبر الديوان هو المسؤول عن تقويم الأداء للجهات الخاضعة لتدقيقه بموجب القوانين والتشريعات المعمول بها داخل العراق.

المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

3-1- نبذة تعريفية عن البنك المركزي العراقي

ظهرت محاولات تأسيس مؤسسة وطنية تتولى إدارة الشؤون النقدية و المصرفية في العراق والي تعود بدايتها الاولى في سنة (1921)، ولكن بسبب الظُروف السياسية والاقتصادية فقد تم تأجيل هذا الموضوع الى سنوات عدّة حتى تأسس المصرف الوطني العراقي سنة (1947) ومن ثم صدر القانون رقم (72) لسنة (1956) الذي بموجبه تأسس البنك المركزي العراقي كإمتداد للمصرف الوطني العراقي وجعله على قمّة وصدارة الجهاز المصرفي، من خلال مسؤولياته المتعلقة بإصدار العملة و الرقابة على معاملات النقد الأجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي،(المحياوي،2016: 88). وتم إصدار قانون المصارف في سنة (2004)، والهدف منه وضع اطار عمل قانوني للصيرفة في العراق متفقاً مع المعايير الدولية و تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي من خلال تعزيز الفهم العام للنظام المصرفي بتقديم معلومات ملائمة، والحفاظ على درجة ملائمة من الحماية للمودّعين، والمساعدة على الحد من الجرائم المالية، بما في ذلك الاحتيال وغسل الأموال.وتم اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) في سنة 2004 وذلك من اجل منح البنك الاستقلالية التامة اسوة بالبنوك المركزية في الدول المتطوره (https://www.cbi.iq).

فبالأضافة الى كون البنك المركزي العراقي مسؤول عن اصدار العملة الوطنية والرقابة على الائتمان المصرفي، فان ايضاً يمثل الملجأ الاخير لأقراض المصارف العراقية، وهذا ما أقره قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، إذ أشار في المادة (30) منه إلى جواز قيام البنك المركزي العراقي بإقراض المصارف المرخصة أو دعمها بمبالغ مالية لتنفيذ برامج محددة للحفاظ على الإستقرار المالي على مستوى البلد، مع ضرورة مراعاة تحديد مبلغ الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي. ومثال ذلك ماقام به البنك المركزي العراقي بمنح القروض الى المصارف العراقية على شكل مبادرات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي تم ذكرها انفاً، وباسعار فائدة تشجيعية من اجل التنشيط الاقتصادي الوطني و توفير فرص عمل و تقليل نسب البطالة.

3-2-نبذة عن المصرف عينة البحث

تأسس المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم (51) لسنة 1935 وقد سمي في حينها بـ(المصرف الزراعي الصناعي)، حيث حددت أهدافه ومهامه بتمويل النشاطين الزراعي والصناعي، اذ كانت استثماراته المالية تحاول أن تغطي متطلبات الأعمال والأنشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار وأصحاب الحرف، ونظراً لتنامي حاجات المزارعين والفلاحين وأصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وازدياد حجم تمويلات المصرف وتعدد أهدافه، إستقل المصرف لزراعي عن المصرف الصناعي وأصبح ذو كيان مستقل عام 1940، ومن ثم تقرر تأسيس المصرف الزراعي التعاوني بموجب قانون رقم (110) لسنة 1974 والذي يقوم بتمويل كافة أطراف العلاقة الزراعية من فلاحين ومزارعين وجمعيات فلاحية وشركات زراعية ولكل من له علاقة بالواقع الزراعي دون إعتبار الربح هدفاً جوهرياً ضمن خطط المصرف.

وبلغ رأس مال المصرف الزراعي (100,6) مليار خلال سنوات التقويم (2017-2020)، وتنبغي الإشارة إلى إن التوجهات الحكومية كانت تتجه نحو زيادة رأس مال المصرف الزراعي وفق خطة موضوعة مسبقاً والتي إقتضت زيادة رأس مال المصرف، إذ تم زيادة رأس مال المصرف الزراعي في عام 2012 بمبلغ مقداره (50) مليار دينار ليصبح رأس مال المصرف (50,6) مليار دينار، وفي سنة 2013 تم زيادة رأس مال المصرف بمبلغ مقداره (50) مليار دينار ليصبح رأس مال المصرف مقداره (100,6) مليار دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء المرقم بالعدد (6022) والمؤرخ في 2013/2/28، وإن مبلغ الزيادة في رأس المال قد تم بدعم من الخزينة العامة للدولة. (التقرير السنوي للمصرف الزراعي لسنة 2018). ولدى المصرف الزراعي (46) فرع و(13) مكتب موزعة في محافظات العراق. (www.agbank.gov.iq)

3-3- مؤشرات تقويم الأداء المطبقة لتقويم أداء المصرف عينة البحث

إستعان الباحثان بمؤشرات تقويم أداء المصارف الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الإتحادي، إضافةً إلى مجموعة من المؤشرات المقترحة من قبل الباحثان بغرض تطبيقها على بيانات المصرف الزراعي بصفته أحد المصارف المتخصصة العامة في العراق وللسنوات (2017، 2018، 2019، 2020) بهدف تقويم أداءه في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي.

3-3-1- مؤشر الموازنة التخطيطية لإيرادات المبادرة

$$\text{نسبة الإيرادات المتحققة من المبادرة إلى الإيرادات المخططة} = \frac{\text{الإيرادات المتحققة}}{\text{الإيرادات المخططة}} \times 100$$

يمثل هذا المؤشر الخاص بقياس الايرادات المتحققة من مبادرة البنك المركزي الى الايرادات المخطط لها، والمقترح من قبل الباحثان وذلك بسبب عدم ادراج هذه الايرادات ضمن الموازنة التخطيطية الخاصة بالايرادات والمصروفات للمصارف عينة البحث، وإقترح الباحثان آلية لإحتساب الايرادات المخططة على اساس الفائدة على قروض مبادرة البنك المركزي العراقي الممنوحة وبنسبة (2%) للمصرف وذلك استناداً الى تعليمات البنك المركزي رقم (7) لسنة 2015 واعمام دائرة مراقبة الصيرفة رقم (285) في 2015/8/27 والخاص بالمبادرة الممنوحة الى المصارف المتخصصة، وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (1) نسبة الإيرادات المتحققة من المبادرة إلى الإيرادات المخططة (مليون دينار)

السنة	الايراد المتحقق (مبادرة بنك مركزي)	الايراد المخطط	النسبة٪
2017	354	297	%119,20
2018	377	429	%87,88
2019	663	911	%72,78
2020	573	902	%63,53

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الموازنات التخطيطية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة الايرادات الفعلية الخاصة بالمبادرة الى الايرادات المخطط بلغت اعلى مستوى لها خلال عام (2017) نتيجة لزيادة الايراد المتحقق بمبلغ (57) مليون دينار عن الايراد المخطط وزيادة اقبال المواطنين على الاقتراض من

قروض مبادرة البنك المركزي الزراعية كونها تمثل السنة الثانية من بدء المصرف الزراعي لمنح قروض هذه المبادرة، وانخفاض نسبة المؤشر بشكل تدريجي لتصل الى ادنى مستوى لها خلال عام (2020) اذ بلغت (63,53%) نتيجة لانخفاض الايرادات الفعلية بمقدار(90) مليون دينار عن السنة السابقة، وذلك بسبب تأجيل تسديد الاقساط والاعفاءات المتكررة التي أقرّها البنك المركزي العراقي، أدت الى انخفاض نسبة المؤشر بصورة تدريجية خلال سنوات التقويم.

والشكل ادناه يوضح نسبة الايراد المتحقق من مبادرة البنك المركزي العراقي الى الايراد المخطط لها خلال سنوات التقويم :

شكل (4) نسبة الايراد المتحقق من المبادرة الى الايراد المخطط لها

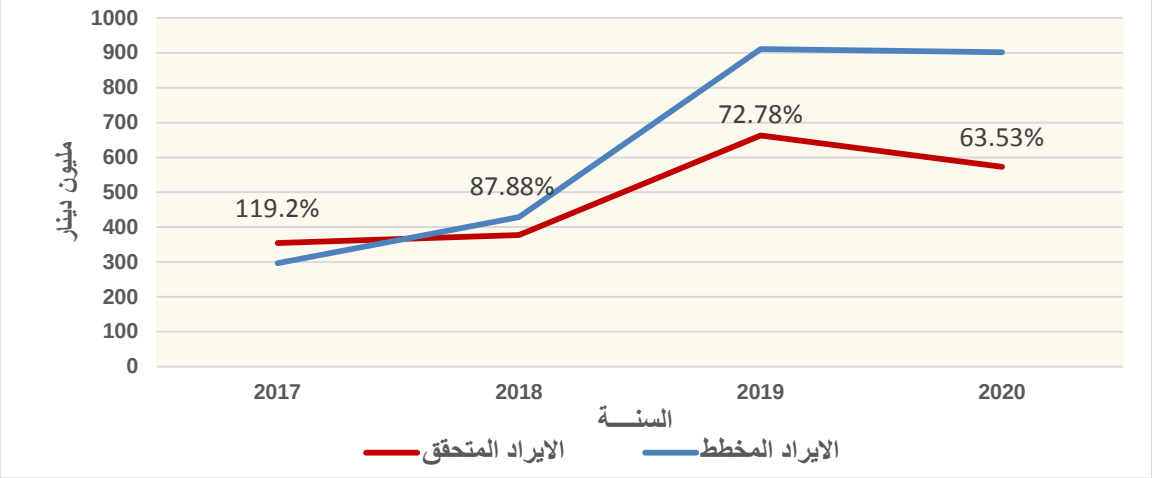

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)

3-3-2- مؤشر تنفيذ الخطة الإئتمانية لمبادرة البنك المركزي

بسبب عدم قيام المصرف بأعداد خطة ائتمانية وبنسبة 80% كمعيار للنسب السكانية و20% كمعيار لدرجة الفقر في المحافظات استناداً الى الشروط العامة لمنح قروض البنك المركزي العراقي والالية المعتمدة الصادرة من البنك المركزي العراقي والمشار اليها في اعلاه، لذا اقترح الباحث المؤشر الخاص بالخطة الائتمانية لقروض مبادرة البنك المركزي العراقي والتي تمثل اجمالي قروض المبادرة الممنوح من قبل المصرف لغاية عام (2020) مقارنة مع اجمالي المبلغ المخصص للمصرف من مبادرة البنك المركزي وكما في ادناه:

$$\text{نسبة تنفيذ الخطة الإئتمانية للمبادرة إلى المبالغ المخصصة} = \frac{\text{قروض المبادرة الممنوحة}}{\text{مبلغ المبادرة المخصص للمصرف}} \times 100$$

$$= \frac{45075}{1666666} \times 100 = \%2,7$$

نلاحظ ان نسبة القروض الزراعية الممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي بلغت (2,70%) من اجمالي المبلغ المخصص للمصرف وذلك اعتباراً من تاريخ انطلاق المبادرة ولغاية سنة (2020) وتمثل نسبة منخفضة، مما يشير إلى الضعف في منح القروض المتعلقة بمبادرة البنك المركزي، لذا ينبغي على المصرف اتخاذ الإجراءات والأساليب اللازمة لزيادة نسبة تنفيذ القروض الممنوحة واستغلال الموارد المالية المخصصة لمبادرة البنك المركزي، من خلال توفير معلومات عن قروض المبادرة وحملات التوعية لتثقيف المواطنين حول اهميتها في تعزيز وتطوير القطاع الزراعي وكذلك تسهيل اجراءات الحصول على القروض.

3-3-3- مؤشر قروض المبادرة الممنوحة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي

$$\text{القروض الممنوحة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي} = \frac{\text{المبالغ المقرضة}}{\text{المبالغ المستلمة من البنك المركزي}} \times 100$$

يعبر المؤشر المقترح عن قروض مبادرة البنك المركزي مقارنة مع القروض المستلمة حيث ان ارتفاع المؤشر يدل على زيادة توظيف مصادر التمويل الخارجية (القروض المستلمة) بفعالية في منح القروض وانخفاضها دلالة الى عدم استخدامها بفاعلية بجانب الفوائد المدفوعة والذي من شأنه يضيف أعباء والتزامات مالية على المصرف وكما مبين ادناه:

جدول (2) نسبة القروض الممنوحة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي (مليون دينار)

السنة	اجمالي القروض مبادرة البنك المركزي	القروض المستلمة	نسبة
2017	14830	15832	٪93,67
2018	21425	27559	٪77,74
2019	45549	50802	٪89,66
2020	45075	53199	٪84,73

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تذبذب نسبة المؤشر خلال سنوات التقويم بلغت اعلى مستوى لها في عام 2017 (٪93,67) وتدل هذه النسبة الى القروض الممنوحة في المشاريع الزراعية الكبيرة والمتوسطة والممولة من القروض المستلمة، وادنى مستوى لها في عام 2018 اذ بلغت (٪77,74) ، وان سبب التذبذب في نسبة المؤشر الخاص بقروض مبادرة البنك المركزي لدعم المشاريع الزراعية يعود لارتفاع القروض الممنوحة او قروض المبادرة بنسبة اقل من الزيادة في القروض المستلمة من البنك المركزي العراقي، مما يؤشر عدم التوسع في النشاط الائتماني الخاص بمنح القروض الزراعية من مصادر الاموال المقترضة من البنك المركزي العراقي. والشكل ادناه يوضح نسبة اجمالي قروض مبادرة البنك المركزي العراقي الى القروض المستلمة خلال سنوات التقويم :

شكل (5) نسبة قروض المبادرة الى القروض المستلمة

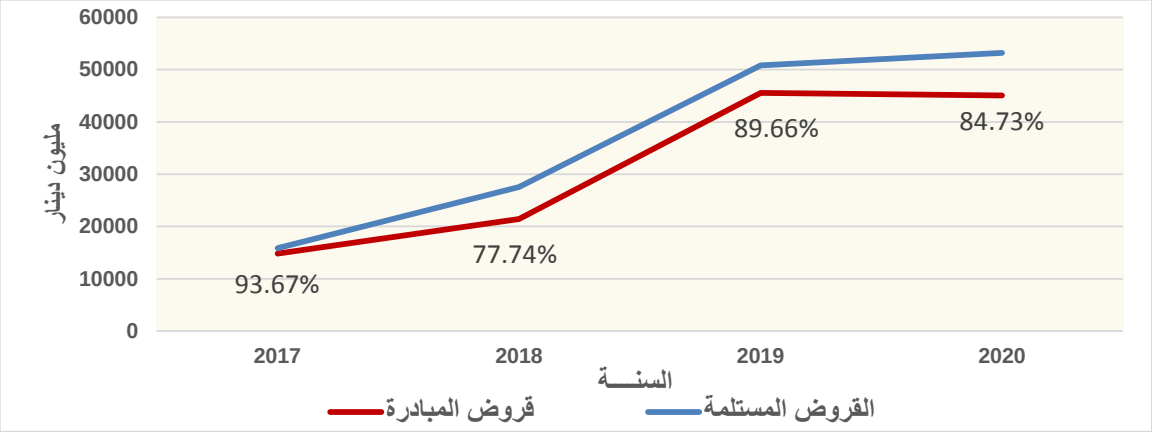

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2)

3-3-4- مؤشر علاقة إيرادات المبادرة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي

$$\text{إيرادات المبادرة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي} = \frac{\text{إيرادات قرض المبادرة}}{\text{القروض المستلمة}} \times 100$$

يعد المؤشر المقترح ذو اهمية لكون يتم احتساب الايرادات المتحققة عن القروض الممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي مقارنة مع القروض المستلمة من البنك المركزي العراقي، ويدل هذا المؤشر على نسبة الايرادات المتحققة مقارنة مع مصادر التمويل الخاص بها، وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (3) إيرادات المبادرة إلى المبالغ المستلمة (مليون دينار)

السنة	الايرادات الخاص بالمبادرة	القروض المستلمة	النسبة
2017	354	15832	٪2,24
2018	377	27559	٪1,37
2019	663	50802	٪1,31
2020	573	53199	٪1,08

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة الايرادات الخاصة بقروض المبادرة مقارنة مع مصادر التمويل الخاصة بها بلغت اعلى مستوى لها خلال عام 2017 (2,24٪) وانخفاض المؤشر في السنوات اللاحقة ليصل الى (1,08٪) في عام 2020 والسبب هو ارتفاع القروض المستلمة من البنك المركزي العراقي الى (53199) مليون دينار, وانخفاض نسب تحصيل الايرادات نتيجة الظروف الصحية التي مرّ بها البلد (جائحة كورنا) واصدار عدّة كُتب من البنك المركزي العراقي وآخرها الكتاب الصادر من دائرة العمليات المالية وادارة الدين ذو العدد 1685/5/6 والمؤرخ في 2022/5/19 بخصوص تأجيل اقساط القروض الزراعية والممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي.

3-3-5- مؤشر النمو في الإئتمان النقدي للمصرف

$$\text{النمو في الإئتمان النقدي} = \frac{\text{الإئتمان النقدي للسنة الحالية} - \text{الإئتمان النقدي للسنة السابقة}}{\text{الإئتمان النقدي للسنة السابقة}} \times 100$$

يُعبر المؤشر عن نسبة التغير في الائتمان النقدي الممنوح خلال سنوات التقويم ويتضمن القروض والسلف الزراعية الممنوحة والاوارق التجـارية المخصومة والحولات المبتـاعة والممولة من مصادر التمويل المختلفة في المصرف وكما مبين ادناه:

جدول (4) النمو في الإئتمان (مليون دينار)

السنة	الائتمان النقدي الممنوح	نسبة التغير
2017	1961605	٪2,86
2018	1983109	٪1,10
2019	2048977	٪3,32
2020	1785935	(٪12,84)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من الجدول اعلاه نلاحظ تفاوت نسبة التغير في الائتمان النقدي الممنوح، اذ بلغت اعلى نسبة في عام 2019 (3,32٪) وذلك نتيجة ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح والتوسع في مختلف الانشطة والعمليات المصرفية والتي منها القروض الزراعية الصغرى والكبرى ودعم القطاعات الزراعية وتحقيق اهدافه والمحددة بموجب قانونه، وادنى نسبة تغير في عام 2020 اذ بلغت (-12,84٪) بسبب الانخفاض في الائتمان النقدي وبنسبة كبيرة بمقدار (263042) مليون دينار عن السنة السابقة، والشكل البياني التالي يوضح نسبة التغير في الائتمان النقدي:

شكل (6) النمو في الإئتمان النقدي

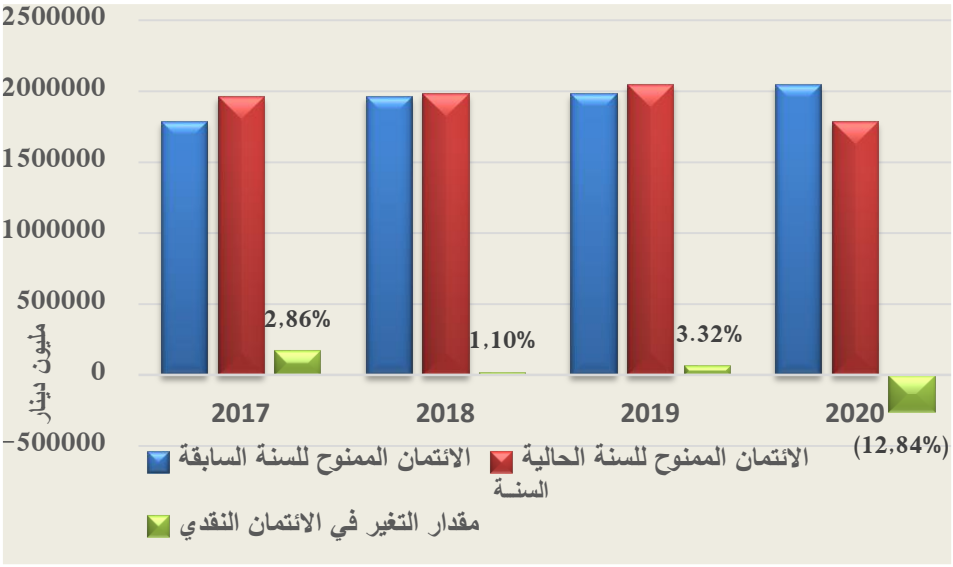

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (4)

3-3-6- مؤشر التغير في القروض الممنوحة من قبل المصرف

$$\text{نسبة التغير في إجمالي القروض الممنوحة} = \frac{\text{إجمالي القروض الممنوحة للسنة الحالية} - \text{إجمالي القروض الممنوحة للسنة السابقة}}{\text{إجمالي القروض الممنوحة للسنة السابقة}} \times 100$$

يعبر هذا المؤشر عن نسبة التغير في القروض الزراعية الممنوحة من مواردة الذاتية والقروض الزراعية الممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي المتعلقة في مجال دعم القطاع الزراعي من خلال منح الائتمان للقطاعات الزراعي وكما موضح ادناه:

جدول (5) النمو في إجمالي القروض (مليون دينار)

السنة	حجم قروض النشاط الممنوحة	نسبة التغير القروض الممنوحة	حجم قروض المبادرة الممنوحة	التغير قروض المبادرة
2017	279890	-	14830	-
2018	333830	٪19,27	21425	٪44,47
2019	370104	٪10,87	45549	٪112,60
2020	381929	٪3,20	45075	(٪1,04)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من الجدول اعلاه نلاحظ نسبة التغير في القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف سواء من موارده الذاتية او عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي، و ان اعلى نسبة تغير في حجم القروض الممنوحة من الموراد الذاتية في عام 2018 اذ بلغت (19,27٪) بسبب الزيادة في حجم القروض االممنوحة عن السنة السابقة بمقدار(53940) مليون دينار وادنى نسبة تغير للقروض الزراعية في عام 2020 بلغت (3,20٪) وهذا نتيجة التوسع البسيط في حجم القروض الزراعية الممنوحة بمقدار(11825) مليون دينار عن السنة السابقة، وفي المقابل نلاحظ التوسع والتطور في قروض مبادرة البنك المركزي اذ بلغت اعلى نسبة تغيير في عام 2019 بلغت نسبة (112,60٪) نتيجة الزيادة والتوسع في نشاط القروض الممنوحة للمشاريع الزراعية بمقدار(24124) مليون دينار عن السنة السابقة تنفيذاً الى السياسيات الخاصة بالمصرف في دعم القطاع الزراعي والمشاريع الزراعية الصغرى والكبرى ونجاح السياسات وخطط الإدارة العليا في المصرف في تحقيق اهدافة من خلال تحقيق نسب نمو مرتفعة في القروض الزراعية الممنوحة، وزيادة توجة الزبائن على قروض مبادرة البنك المركزي العراقي، وادنى نسبة تغيُّر في عام 2020 ممّا يدل على عدم التوسع والزيادة في حجم القروض الممنوحة من المبادرة، اذ بلغت نسبة التغير(-1,04٪) نتيجة الإجراءات الحكومية والتوجيهات الصحية التي تضمنت الحظر والتباعد الاجتماعي خلال جائحة كورونا، حيث تم تسجيل انخفاض في حجم القروض الزراعية الممنوحة بمقدار (474) مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة، والشكل البياني الاتي يبيّن نسبة التغير والنمو في قروض المصرف الممنوحة خلال سنوات التقويم:

شكل (7) النمو في إجمالي القروض

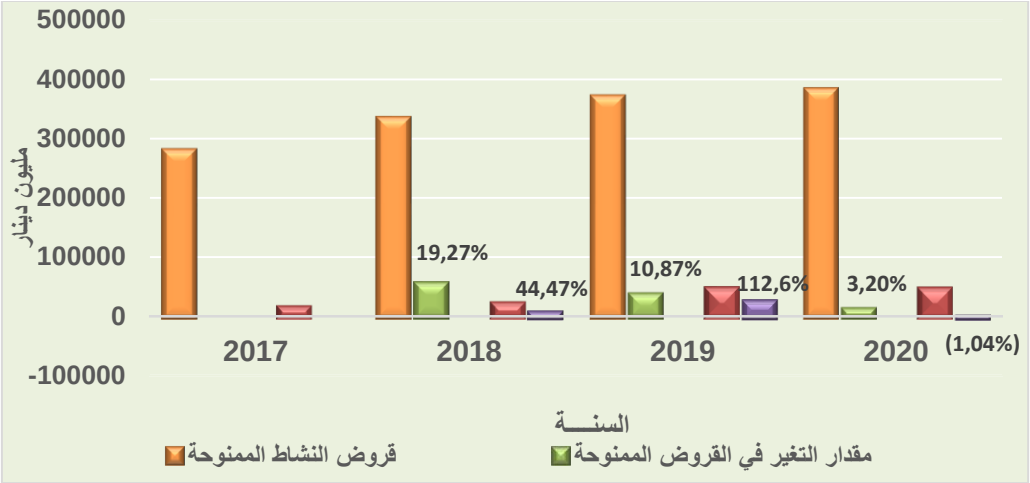

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (5)

3-3-7- مؤشر المصروفات إلى الإيرادات

$$\text{نسبة المصروفات إلى الإيرادات} = \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

يعبر المؤشر عن نسبة اجمـالي المصروفـات الادارية والتحويلية والاخرى مقابل اجمـالي ايرادات النشاط والايرادات التحويلية وان الارتفاع في النسبة تدل على ارتفاع كلف النشاط نتيجة ارتفاع المصروفات بنسب أكبر من ارتفاع الايرادات وبالعكس وكما مبين في الجدول ادناه:

جدول (6) نسبة المصروفات إلى الإيرادات (مليون دينار)

السنة	اجمالي المصروفات	اجمالي الايرادات		النسبة
		ايرادات النشاط	ايرادات اخرى	
2017	32670	14541	1595	٪202,47
2018	26690	11303	15413	٪99,90
2019	27725	14447	1401	٪174,94
2020	26333	13567	1228	٪177,99

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف للسنوات(2017 – 2020)

من الجدول اعلاه نـلاحظ ان نسبـة المؤشر بلغت اعلى مستوى لها خـلال عام 2017 اذ بلغت (٪202,47) نتيجة ارتفاع المصاريف مقارنة مع انخفاض اجمالي الايرادات، وادنى مستوى للمؤشر في عام 2018 اذ بلغت النسبة (٪99,90) بسبب انخفاض اجمالي المصروفات بمقدار (5980) مليون دينار عن السنة السابقة وارتفاع الايرادات الاخرى بمقدار (13818) مليون دينار عن السنة السابقة مما يؤشر ارتفاع كلف النشاط في عام 2017 والسنوات الاخرى تدريجيا وانخفاض كلف النشاط في عام 2018.

وبالرغم من زيادة إيرادات المبادرة الظاهرة في المؤشر المذكور آنفاً، إلا إن المصرف لم يحقق عوائد مجزية بصدد العمليات المصرفية وذلك بسبب زيادة مصروفات المصرف بالنسب الموضحة أعلاه، مما يتوجب على المصرف ترشيد مصروفاته التشغيلية والأخرى بهدف إستثمار أمثل للموارد المتاحة.

المبحث الرابع / الإستنتاجات والتوصيات

4-1- الإستنتاجات:

1- لوحظ وجود قصور تجاه تقويم أداء المصرف من قبل إدارته بشكل عام، ومبادرة البنك المركزي العراقي بشكل خاص، مما يبرز دور التدقيق الخارجي في تقويم أداء المصارف المتخصصة بشأن تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي.

2- عدم قيام إدارة المصرف بتضمين الإيرادات المخططة الخاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي ضمن الموازنة التخطيطية للمصرف، رغم تحقيق المصرف لإيرادات عن تلك المبادرة.

3- عدم قيام إدارة المصرف بإعداد خطة إئتمانية خاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي، بالرغم من قيامه بإعداد خطة إئتمانية خاصة بموارده الذاتية.

4- وجود قصور في تنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي من قبل المصرف، إذ ان نسبة القروض الزراعية الممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي بلغت (2,70%) من إجمالي المبلغ المخصص للمصرف وذلك إعتباراً من تاريخ انطلاق المبادرة ولغاية سنة (2020) وتمثل نسبة منخفضة، مما يشير إلى الضعف في منح القروض المتعلقة بمبادرة البنك المركزي.

5- تذبذب نسبة مؤشر القروض الممنوحة إلى المبالغ المستلمة من البنك المركزي العراقي، إذ تراوحت نسبة تنفيذ المبادرة مابين (93.67%-84.37%) خلال سنوات التقويم، مما يؤشر عدم التوسع في النشاط الائتماني الخاص بمنح القروض الزراعية من مصادر الاموال المقترضة من البنك المركزي العراقي.

6- إنخفاض نسبة مؤشر الايرادات الخاصة بقروض المبادرة مقارنة مع مصادر التمويل الخاصة بها، إذ تراوحت مابين (2.24%-1.08%) خلال سنوات التقويم، وذلك بسبب إنخفاض نسب تحصيل الايرادات نتيجةً للظروف الصحية التي مرّ بها البلد (جائحة كورنا) واصدار عدّة كُتب من البنك المركزي العراقي بخصوص تأجيل اقساط القروض الزراعية والممنوحة عن طريق مبادرة البنك المركزي العراقي.

7- تذبذب نسبة النمو في الائتمان النقدي الممنوح، اذ تراوحت نسبة النمو مابين (2.86% - 12.84-%) خلال سنوات التقويم، وذلك نتيجة لعدم الإستقرار الإقتصادي سيما سنة 2020.

8- لوحظ إرتفاع نسب التغير الخاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي مقارنةً مع إجمالي نسب التغير لإجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف عدا مايخص سنة 2020 والتي شهدت مشكلات صحية إنعكست على الواقع الإقتصادي للمصرف، مما يشير إلى أثر إيجابي لمبادرة البنك المركزي العراقي على الأعمال المصرفية مقارنةً بالموارد الذاتية للمصرف.

9- بالرغم من زيادة إيرادات المبادرة، إلا إن المصرف لم يحقق عوائد مجزية بصدد العمليات المصرفية وذلك بسبب زيادة مصروفات المصرف بنسب أعلى من الإرتفاع الطارئ على الإيرادات المصرفية خلال سنوات التقويم.

4-2- التوصيات:

1- ضرورة قيام الإدارة في المصرف بالإهتمام بموضوع تقويم الأداء بشكل عام، وتقويم مبادرة البنك المركزي العراقي بشكل خاص، عن طريق إدخال الموظفين دورات تطويرية بهذا الشأن والإستعانة بالمدققين الخارجيين بغرض القيام بتقويم الأداء للمصرف.

2- ضرورة قيام إدارة المصرف بتضمين الإيرادات المتولدة عن مبادرة البنك المركزي العراقي ضمن الموازنة التخطيطية للمصرف بهدف تعزيز شمولية الموازنة التخطيطية للمصرف.

3- ضرورة قيام إدارة المصرف بتضمين القروض الممنوحة الخاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي ضمن الخطة الإئتمانية للمصرف لما له من دور في الرقابة والسيطرة على المبالغ المستلمة من البنك المركزي العراقي وآلية إقراضها.

4- تفعيل السبل اللازمة من خلال توعية الجمهور والمهتمين بأهداف مبادرة البنك المركزي العراقي بهدف جذب المزارعين وأصحاب العلاقة بالشأن الزراعي نحو الإقتراض من أجل تعزيز الواقع الزراعي للبلد وتخفيض إستيراد المنتجات الزراعية والإعتماد على الناتج المحلي الزراعي.

5- على إدارة المصرف بذل العناية اللازمة في إستثمار المبالغ المستلمة من البنك المركزي العراقي وتوظيفها نحو تحقيق أهداف مبادرة البنك المركزي من خلال زيادة المبالغ الممنوحة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الزراعي وزيادة إيرادات المصرف.

6- ضرورة قيام إدارة المصرف بتفعيل المتابعة الدورية لإستحصال مبالغ الفائدة الخاصة بقروض مبادرة البنك المركزي العراقي، ومناقشة الجهة العليا بشأن الإعمامات المتكررة التي تعيق الأعمال المصرفية والتي تنعكس على تحقيق أهداف المبادرة.

7- ينبغي على إدارة المصرف تعزيز الجانب الترويجي للخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصرف والتي تؤدي إلى إستقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب الشأن الزراعي وتحقيق أهداف مبادرة البنك المركزي العراقي.

8- ضرورة الإستمرار في منح القروض اللازمة والخاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي ومناقشة إمكانية زيادة السقف المالي للقروض الممنوحة مع البنك المركزي العراقي لما لتلك المبادرة من دور فاعل في تحقيق التنمية الزراعية.

9- ضرورة قيام إدارة المصرف بترشيد المصروفات بهدف تعزيز ربحية المصرف وتوسيع أنشطته، وذلك بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ أنشطة وعمليات المصرف.

المصادر :-

أ. المصادر العربية:-

1- قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادي رقم (31) لسنة 2011 (المعدّل).

2- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.

3- البنك المركزي العراقي،(2019)، "التقرير السنوي للإستقرار المالي"، قسم الإستقرار المالي والنقدي، بغداد، العراق.

4- البنك المركزي العراقي،(2020) "التقرير السنوي للإستقرار المالي"، قسم الإستقرار المالي والنقدي، بغداد، العراق.

5- دليل تقويم الأداء للبرامج والسياسات الصادر من ديوان الرقابة المالية الإتحادي لسنة (2019).

6- التقارير المالية السنوية للمصرف الزراعي للسنوات (2017 ــ 2020).

7- تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (4) لسنة 2010.

8- أحمد، نادية طارق،(2015)،"دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تقويم اداء ألمصارف العامة"، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، تخصص مصارف جامعة بغداد، العراق .

9- البنك المركزي العراقي،(2020) "دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام"، دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.

10- الجاف، رزكار عبد الله صابر، وأحمد، خوناف عبد الحميد،(2021)،" دور الآليات المحاسبيـــة لحوكمة المصـــارف في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية: دراسة إستطلاعية"، مجلة قلاي زانست العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، أربيل.

11- جدوع، مخلد حمزة ، داود، فضيلة سلمان ،(2017)،" تقييم الاداء المصرفي- مفاهيم اساسية وممارسات تطبيقية "، السيسبان للنشر،الطبعة الاولى، بغداد.

12- الجوهر، كريمة علي، والبلداوي، شاكر عبد الكريم، ومحمد، إحسان ذياب عبد، والعبيدي، أحمد جاسم، (2017)،"الإتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية"، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد.

13- حسن، جاسم سعد جاسم،(2022)، " دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق إدارة الكوارث على وفق دليل الانتوساي (GUID 5330) "، بحث تطبيقي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المحاسبة القانونية، جامعة بغداد، العراق.

14- حمد، باسم سلومي،(2022)،"مبادرات البنك المركزي العراقي وتأثيرها في بعض النشاطات المصرفية"، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، تخصص مصارف، جامعة بغداد، العراق.

15- الدوري، عمر علي كامل،(2013)،"تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتطبيقي"، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الاولى، بغداد، العراق

16- ديوان الرقابة المالية الإتحادي،(2014) "تقويم الأداء كأداة للنهوض بالإقتصاد العراقي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، مجلة المراقب العام، العدد4، بغداد، العراق.

17- الذنيبات، علي عبد القادر،(2015)،"تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية-نظرية وتطبيق"، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة ، عمّان.
18- السيسي، صلاح الدين،(2011) "الموسوعة المصرفية العلمية والعملية"، الجزء الثاني، مجموع النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
19- شنجار، حسين عبد الأمير جابر، وعبدل، فاطمة عبد الرضا، وعلي، إسراء ليث،(2020)، "تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد7، بغداد، العراق.
20- عبد النبي، وليد عيدي،(2017) "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كمفتاح للنمو في ضوء تجربة البنك المركزي العراقي"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الثالث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.
21- عبدالرضا، صبا عبدالهادي والبصري، عبدالرضا شفيق،(2011)،"مصفوفة Camels في تقويم اداء المصارف"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6، العدد 14، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
22- القاضي، حسين يوسف، ودحدوح، حسين أحمد، وقريط، عصام نعمة، "أصول المراجعة"، (2013)، مديرية الكتب والمطبوعات، الجزء الأول، دمشق.
23- القريشي، أياد رشيد،(2011)،"التدقيق الخارجي: منهج علمي نظرياً وتطبيقياً"،مطبعة المغرب، الطبعة الأولى، بغداد.
24- الكرخي، مجيد جعفر،(2010)، "تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية بإستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.
25- الكرخي، مجيد جعفر،(2016)، "تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية بإستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.
26- كمال، قحطان طارق يوسف ويعقوب، فيحاء عبدالله،(2013)،"مسؤولية مراقب الحسابات بالتحقق عن نتيجة النشاط في ضوء استمرارية شركات المقاولات العامة"، دراسة تطبيقية في شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد8، العدد24، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
27- محمود،عمر شاكر وكريم،علي عباس،(2023)،"اثر الاتجاهات الحديثة للبنك المركزي العراقي في تنشيط الائتمان المصرفي لقطاع المصارف التجارية الخاصة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد18، العدد65، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
28- المحياوي، هناء عواد حسين ،(2016)، "دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة"، بحث دبلوم عالي معادل للدكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المحاسبة القانونية، جامعة بغداد، العراق.
29- المرسومي، مروج طاهر هذال ،(2019)،"تقويم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل الحديثة"، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، الطبعة الاولى ، بغداد، العراق.
30- الموسوي، يحيى علي حمادي،(2013)،"استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تقويم الاداء"، دراسة محاسبية في شركة بغداد للمشروبات الغازية من المنشآت الصناعية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8،العدد22، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
31- الياور،علي عصام،(2020)،" الرقابة والتدقيق في المنظمات غير الحكومية "، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان.
32- يونس، ندى نايف ،عبود،سالم محمد،(2014)،"محاسبة المسؤولية وتقويم الاداء"، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، الطبعة الاولى ، بغداد، العراق.

ب. المصادر الاجنبية والانترنيت:-

1- Al-Yaseen, Ahmed Abdulkareem Mohammed, (2023), "Impact of the Central Bank's Initiatives in Raising Financial Inclusion Indicators in Iraq, an Analytical and Comparative Study with Selected Arab Countries for the Period 2017- 2021", Journal of Global Scientific Research in Business Management and Economics, (ISSN: 2523-9376), Vol. 8 No.5.
2- Arens, A. A, Elder, R. J, Beasley, M. S, & Jones, J. C. BARTOSZ M, AMERSKI,(2019),"Auditing: The Art and Science of Assurance Engagements" ,Pearson Canada,24 th Ed, Pearson, Canada.
3- Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Mark S. Beasley,(2012),"Auditing and assurance services", Global Edition.14th ED, Pearson Education USA
4- Daniela, Petrascu,(2010),"INTERNAL AUDIT: DEFINING, OBJECTIVES, FUNCTIONS AND STAGES", RePEc:blg:journl:v:5:y:2010:i:3:p:238-246, Studies in Business and Economics, Lucian Blaga University of Sibiu, Romania.
5- GAAS,(2015),"Responsibilities of Auditors and Management", Accounting, Audit & Corporate Finance Library ,https://static.store.tax.thomsonreuters.com /static/relatedresource/GAS- Sample.
6- Hayes, Rick, Philip Wallage, & Hans Gortemaker,(2015),"Principle of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing", 3th ED, Pearson ,UK.
7- International Auditing and Assurance Standards Board,(IAASB),(2021), "Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements".

8- Jovanova, Blagica & Josheski, Dushko,(2012),"EXTERNAL AUDIT AND RELATION BETWEEN INTERNAL AUDITORS, SUPERVISORY BODY AND EXTERNAL AUDITORS OF THE BANKING SECTOR IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA", SSRN Electronic Journal.
9- MONEA, MIRELA,(2016),"PERFORMANCE INDICATORS FROM BANKING SYSTEM", Annals of the University of Petroşani, Economics, 16(2), Romania.
10- Satka, Ermelinda,(2017),"Internal and External Audit in the Function of the Management of the Trade Companies",Journal of US-China Public Administration, June Vol. 14, No. 6, Agriculture University of Tirana, Tirana, Albani.
11- Wheelen, Thomas L., Hunger, J. David, & Hoffman, Alan N., & Bamford, Charles E.,(2018),"Strategic Management and Business Policy:, Globalization, Innovation and Sustainability", Pearson Education Limited, 15th EDITION, GLOBAL EDITION, United Kingdom.
12- www.intosai.org/ar.
13- (https://www.cbi.iq.).